٧ قراءة فى مفهوم المواطنة فى وثائق الحزب الوطنى* ..

د. صلاح سالم زرنوقة

لقد أصبح مفهوم المواطنة من المفاهيم الصعبة التى تطرح قضايا أكثر صعوبة ؛ ذلك أنه مفهوم قديم ، لكنه فى نفس الوقت جديد. لقد توافر هذا المفهوم على العديد من التطورات كما تواترت عليه أحداث كثيرة جعلته متجدداً دائماً ، وأكسبته مضامين ودلالات - ربما بعدد المجتمعات التى عرفته تقريباً - وأعطته كذلك بعداً عالمياً واضحاً ، أو أكدت فيه هذا البعد بشكل غير مسبوق ، وذلك بحكم أن العولمة كانت آخر هذه التطورات ، وأهم تلك الأحداث التى أثرت فى هذا المفهوم وأسهمت فى صياغته.

ولفترة طويلة ظل مفهوم المواطنة المحور الذى حوله تتشكل العلاقات والترتيبات السياسية - وما زال - لكنه أصبح أيضاً بمثابة المعيار الأساسى لتقييم الواقع المحلى لأى دولة أو مجتمع ، كما أصبح بمثابة الصيغة التى تربط المحلى بما هو عالمى ، وذلك فى عصر العولمة. بعبارة أخرى فإن هذا المفهوم يعد اليوم مقياساً لمدى تلبية احتياجات الجماهير أو لقدرة النظم السياسية على الوفاء بالتزاماتها إزاء هذه الجماهير ، ومن ثم فهو مقياس -لا يخطئ- لتقدير مدى شرعية أى نظام. كذلك يعد مؤشراً هاماً لمدى أهلية الجماهير لممارسة حقوقها وواجباتها، ولمدى قدرتها على العيش المشترك وعلى التعايش. كما أنه بالنسبة للجماهير يعد محوراً للنضال من أجل الديمقراطية ، وبالنسبة للحكومات يعتبر أحد أهم مداخل الإصلاح السياسى.

ونظرياً أصبح مفهوم المواطنة من المفاهيم المركزية أو الجامعة التى يندرج تحتها كثير من المفاهيم الأخرى ، ذلك أنه ينطوى على تلك المفاهيم المتعلقة بالتطور الديمقراطى وحقوق الإنسان والحريات العامة. كما ينطوى على فكرة توزيع عوائد التنمية ، وعلى حقيقة وجود مشروع وطنى أو توافق عام ، ويرتبط على نحو وثيق بقضايا الوحدة الوطنية ، والأداء الوطنى العام ، وكذلك بقضية الهوية والانتماء ، ويدخل فى بابه أيضاً مدى وجود طبقة وسطى عريضة ، وقضايا الفقر والبطالة ... وما زال يتسع لغير ذلك من الموضوعات.

* تم تقديم هذه الدراسة بعد انتهاء أعمال المؤتمر .

إن ذلك يعنى أمرين :

أولاً : إنه يمكن رؤية هذا المفهوم على مستويين ، أحدهما : المستوى العالمى ، والذى يمثل القاسم المشترك فى هذا المفهوم أو الذى يعد محل اتفاق عام ، ويتعلق بما يمكن أن يسمى "قيم" المواطنة. والثانى : هو المستوى المحلى ، والذى يختلف من مجتمع لآخر بحسب خصوصية كل مجتمع وظروفه وطبيعة المرحلة التى يمر بها ، ويتعلق بتطبيقات المفهوم أو ترجمة هذه القيم إلى واقع وممارسات. وهذا التصنيف الأفقى ربما لا يكون نهائياً ، وقد يكون من المنطقى أن نتصور أن هناك تصنيفاً آخر "رأسياً" ؛ وذلك بمعنى أن هناك اتفاقًا على جزء من قيم المواطنة ، كما أن هناك اتفاقًا على جزء من تطبيقاتها ، هذه الأجزاء محل الاتفاق تمثل الحد الأدنى وفى نفس الوقت "القلب" من مفهوم المواطنة والذى يشترك فيه الجميع باعتباره الجانب العالمى فيه ، وحول هذا القلب توجد الاختلافات اقتراباً منه أو ابتعاداً عنه بحسب ظروف كل مجتمع. وعموماً وفى كل الأحوال ، وسواء أخذنا بالتصنيف الرأسى أو الأفقى فإن هناك بعداً أو جانباً عالمياً فى هذا المفهوم ، وهناك جانباً آخر يختلف من مجتمع إلى آخر. وعليه فإن الجانب العالمى هو الثابت دائماً فى المواطنة ، وفيما عدا ذلك فهو متغير تماماً ، غير مستقر أبداً.

ثانياً : وهو أمر ترتيب منطقى على سابقه ، هو أن النجاح الحقيقى لأى مجتمع فيما يتعلق بمفهوم المواطنة سوف يتوقف على قدرة هذا المجتمع على إيجاد صيغة للتوافق بين ما هو عالمى وبين ما يعد محلياً. كما سوف يتمثل فى اختصار المسافة بين الأطر والتصورات النظرية من جانب ، وبين الممارسة الواقعية من جانب آخر ، وفى هذا وذاك تكمن حقيقة أنه أصبح معياراً لتقييم أى مجتمع [1].

أولاً : الإطار العام للدراسة

فى حدود هذا التصور تأتى هذه الدراسة حول مفهوم المواطنة لدى الحزب الوطنى الديمقراطى ، بصفته الحزب الحاكم وأكبر الأحزاب على الساحة السياسية فى مصر ، وبوصفه قد أقدم فى الآونة الأخيرة على إحداث إصلاحات أو تطوير فى داخله ، خصوصاً وأنه قد جعل مفهوم المواطنة أحد الموضوعات التى كانت محل اهتمام من جانبه ، حيث أفرد لها وثيقة خاصة فى مؤتمره السنوى الأول (٢٦ - ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٣م).

وينسجم هذا المسلك من جانب الحزب مع وضعيته فى الساحة السياسية ، ومع دوره المفترض ، فعليه يقع عبء تقديم الرؤية الأكثر اعتدالاً ، والأكثر تحقيقاً لمصالح الجماهير ، بل والأكثر تجاوباً مع الاتجاهات العالمية.

أيضاً ينسجم هذا المسعى من جانب الحزب مع السياق الوطنى العام فيما يشهد من قضايا متفجرة وتحديات ملحة ، فهناك قضية الإصلاح والتى باتت مطلباً أساسياً للعديد من القوى فى الداخل ، كما أصبحت مطروحة من جانب قوى خارجية. وعلينا أن نفهم فى هذا المقام أن قضية المواطنة هامة وضرورية فى مجالات الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى قدر أهميتها فى مجال الإصلاح السياسى ، نتذكر هنا فقط أن فكرة الالتزام فى السلوك الاقتصادى أو فى الأداء العام ، أو التكافل الاجتماعى ، أو الإسهام فى العمل الأهلى - وهى مسائل هامة فى الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى - لا يمكن أن تكون دون إعمال مفهوم المواطنة.

هناك كذلك القضايا المتعلقة بمفهوم المواطنة مباشرة والتى أصبحت تتكاثر بشكل غير مسبوق ؛ حتى يمكن القول إنها أصبحت تتكاثر بالمعنى البيولوجى الصارم للكلمة. مثال ذلك قضية الفساد بمعناه الواسع ، وقضية الأداء الوطنى العام ، وقضية تعامل أجهزة الدولة مع المواطنين ، ثم ضياع الهوية وتردى الشعور بالانتماء ، وغياب مشروع وطنى تلتف حوله الجماهير ... إلى غير ذلك من القضايا التى ترتبط مباشرة بموضوع المواطنة ، والتى تعاونت فى خلق بيئة أو مناخ قادر على إجهاض أى محاولة للإصلاح.

ثم هناك التحديات التى تفرضها العولمة على المجتمع المصرى ؛ والتى تتمثل فى ثقافة العولمة - ضمن تحديات أخرى كثيرة - تلك التى يترتب عليها إما ظهور المواطن العالمى على حساب الانتماء الوطنى ، وإما العودة إلى الانتماءات الفرعية كرد فعل عكسى. والعودة إلى الانتماءات الأولية أصبحت واضحة فى الحياة الاقتصادية المصرية ، وربما أكثر وضوحاً فى الحياة السياسية. و يرتبط بذلك محاولات إثارة فتنة فى المجتمع المصرى تهدد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى. وفى كل الأحوال فإن ذلك يعنى اختلال العلاقة بين المواطن والدولة ، الأمر الذى تتخذه القوى الخارجية ذريعة للتدخل بحجة إعادة ضبط هذه العلاقة [٢]. إن خطورة ثقافة العولمة تبدو فى أنها تقتل الهوية وهى جوهر المواطنة وأساس وجودها أو شرطها الأساسى كما سيتضح فيما بعد.

وأخيراً ينسجم هذا المنحى من جانب الحزب مع حقيقة تاريخية هامة ، وهى أن إنجازات الجماعة الوطنية فى مصر على طول التاريخ قد ارتبطت بتوسيع مفهوم المواطنة وإعمال حيثياته،

ذلك أن هناك علاقة إيجابية وثيقة بين تعميق المواطنة وتوفير استحقاقاتها من جانب ، وبين تحسن الأداء الوطنى والقدرة الوطنية على الإنجاز من جانب آخر[٣].

جاء الاهتمام بالمواطنة من جانب الحزب الوطنى فى سياق ما عرف بالتطور العام الذى شهده الحزب فى الآونة الأخيرة ، والذى تمثل فى حدوث تغيير على مستوى نخبته القيادية ، وكذلك على صعيد الهيكل التنظيمى ، على نحو ما اتضح خلال المؤتمر الثامن ، (الذى عقد فى ١٥ - ١٧ سبتمبر ٢٠٠٢) وسط تأكيدات من قيادات الحزب بأن ثمة مرحلة جديدة سوف تبدأ فى تاريخ الحزب ، وكذلك تاريخ مصر ، بفعل مجموعة التعديلات التى أقرها الحزب فى طريقة عمله من ناحية ، وبتأثير ما أطلق عليه الفكر الجديد داخل الحزب من ناحية أخرى ، وذلك حسب تعبير قيادات الحزب[٤].

وجدير بالذكر أن ما عرف بعملية تطوير الحزب قد بدأت قبل المؤتمر العام الثامن بحوالى ثلاث سنوات ، وركزت على جانبين هما: البناء التنظيمى للحزب ، وتوجهاته العامة ، وفيما يتعلق بالتوجهات فقد طرح الحزب فى المؤتمر العام الثامن ستة أوراق للنقاش ، فى مجالات التعليم والصحة والتوجه الاقتصادى والشباب والمرأة ومصر والعالم ، عكفت على دراستها أمانة السياسات من خلال لجانها المتخصصة ، وناقشها المجلس الأعلى للسياسات التابع للأمانة ، كما تم التحاور حولها من جانب الأمانة مع لجان الحزب بالمحافظات ، وجاءت الصياغة النهائية لها فى المؤتمر السنوى الأول والذى عقد تحت شعار: " الفكر الجديد وحقوق المواطن " ، وناقش - بالإضافة إلى الأوراق المذكورة - ثلاثة موضوعات أخرى رأى الحزب أن لها الأولوية فى العمل الوطنى فى هذه المرحلة ، وهى: حقوق المواطنة والديمقراطية ، وحاضر ومستقبل قطاع النقل ، والحفاظ على الأراضى الزراعية واتجاهات النمو العمرانى. وكما ورد فى الوثائق فقد تم طرح هذه الموضوعات إعمالاً لأسلوب جديد فى صياغة السياسات العامة داخل الحزب ، وأن هذا الأسلوب مستمد من النظام الأساسى للحزب ، ويستهدف توسيع دائرة الحوار والمناقشة حول السياسات المقترحة. وذكر أمين لجنة السياسات فى الحزب فى كلمته فى ختام المؤتمر أنه سيتم على الفور تشكيل اللجان المطلوبة لبدء العمل فى القضايا الثلاث التى وافق المؤتمر على أوراق النقاش الصادرة بخصوصها ، وذلك بهدف إجراء حوار عميق حولها على المستوى المركزى وعلى المستوى المحلى - حسب تعبيره - للوصول إلى سياسات محددة يتم الاتفاق على تنفيذها مع الحكومة ، بل والعمل على الوصول لصياغة تنفيذ بعضها فى أقرب وقت ، وقبل المؤتمر السنوى للحزب فى العام المقبل[٥].

وعليه ينصب اهتمام هذه الدراسة وبالأساس على وثيقة "حقوق المواطنة والديمقراطية" باعتبارها معالجة مباشرة ، وطرح صريح ، من جانب الحزب لهذا الموضوع . لكن يجب التأكيد على :

١ - أن ذلك لا يمنع من إلقاء الضوء على بعض الوثائق الأخرى أو على السياق العام الذى تمت فيه صياغة هذه الوثائق إذا لزم الأمر ، أو إذا ما كان فى ذلك ما يعين على الفهم الصحيح أو القراءة الموضوعية لمفهوم المواطنة لدى الحزب الوطنى ، وسوف يكون التعرض لهذه الوثائق الأخرى أو لمفردات السياق العام لها بمقدار ما تلقى من ضوء على الموضوع قيد البحث.

٢ - أن هذه القراءة لا تقنع أو لا تكتفى بظاهر النص ، وإنما تسعى إلى التنقيب فيما وراء السطور ، أو تحاول استبطان ما تخفيه الألفاظ والمصطلحات والتعبيرات ، أو تفتش فى بواطن النصوص ، ومعنى ذلك أنها أقرب إلى التحليل الكيفى للمضمون ، وبالدقة هى قراءة فى مضمون وثائق الحزب من الناحية الكيفية.

٣ - أن هذه القراءة إنما تتم فى إطار ربط مفهوم المواطنة أو رؤية الحزب الوطنى لمفهوم المواطنة بأبعاده المختلفة ، ثم فى ضوء مدى وفاية -أو كفاية- هذه الرؤية لشروط الإصلاح السياسى أو التطور الديمقراطى ، أو مدى وفائها بالتطلعات المشروعة للجماهير العريضة.

٤ - أن هذه القراءة تستند إلى تعريف محدد لمفهوم المواطنة ، هذا التعريف لا يمكن الزعم بأنه نهائى ، ولا يمكن الادعاء بأنه جامع مانع ، وإنما هو مجرد محاولة للاسترشاد بها فى تقييم رؤية الحزب الوطنى للمفهوم محل الدراسة. قد نتفق معه أو نختلف ، وقد نضيف إليه أو نحذف منه ، وقد نعدل فيه أو نطور ، كل ذلك جائز ، لكنه فى النهاية مجرد تصوير تقريبى أو تصور نسبى للمفهوم يساعد فى الاقتراب منه فى هذا المقام تحديداً.

مؤدى أو جوهر هذا التعريف هو أن المواطنة تعنى: "علاقة عضوية بين الفرد والوطن ، تنهض على أساس مجموعة من القيم ، وتستند إلى مجموعة من الشروط والضمانات ، وترتب مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة على طرفيها ، ومن ثم فهى تأخذ العديد من التطبيقات التى تختلف باختلاف المجتمعات والمراحل التاريخية".

هناك - إذن - طرفان لا بد من وجودهما كشرط أساسى للحديث عن المواطنة ، هما ركنا هذه العلاقة التى تسمى بالمواطنة ، الطرف الأول هو الفرد والتعبير السياسى عنه هو المواطن، والطرف الثانى هو الوطن والتعبير السياسى عنه هو الدولة. وحتى تكون هناك علاقة عضوية لا يكفى الوجود المادى لكليهما ، وإنما يشترط فى هذا الذى يحمل صفة المواطن التواجد المادى والحضور المعنوى والوظيفى فى هذا الوطن ، هذا التواجد جوهره الأساسى وشرطه الأول هو الشعور بالانتماء لهذا الوطن ، وهو الذى يؤهله للدخول كطرف فى هذه العلاقة العضوية.

قد يكون التواجد المادى للمواطن شرطاً واضحاً للتمتع بجنسية هذا الوطن ، لكن التواجد المعنوى والوظيفى -والذى ينهض على الشعور بالانتماء- يعد شرطاً موضوعاً لازماً لمن يعتبر مواطناً ؛ لأنه بدون هذا الأخير لن يتسنى له التعاطى مع ما ترتبه هذه العلاقة العضوية من حقوق وواجبات ، فغياب الشعور بالانتماء سوف يعنى تلقائياً أن المواطن لن يؤدى ما عليه من واجبات ، وربما يتقاعس عن نيل حقوقه ، وهذا حاصل فعلاً ، كما أن انصراف الولاء إلى دوائر أخرى سوف يؤدى إلى اضطراب هذه العلاقة بما يخل بمنظومة الحقوق والواجبات.

كذلك يشترط فى الطرف الثانى (أى الدولة) ليس مجرد التواجد المادى وإنما التواجد بالمعنى الحضارى ، فليس يكفى أن تتوافر لهذا الوطن أركان الدولة ومقوماتها ، وإنما يجب أن تتوافر هذه الدولة على مجموعة من الخصائص الحضارية كإطار أوسع للولاء وبؤرة أشمل للانتماء ، هذا فضلاً عن وجود المؤسسات التى تعبر عن استمرارية الدولة ، والممارسات التى تضمن استقلاليتها. ومعنى ذلك أنه لا يمكن الحديث عن مواطنة فى ظل غياب الدولة ، أو فى ظروف الاحتلال أو فى ظل دولة تشهد أشكالاً من التحلل ، أو لا تحتفظ بقدرتها على تطبيق القانون ، أو لا تبدى الصفة الوطنية إن صح التعبير.

باختصار لا يمكن إقامة هذه العلاقة العضوية (المواطنة) بين الفرد والوطن -والتى سوف يترتب عليها توزيعة الحقوق والواجبات بينهما- دون وجود هذين الطرفين: المواطن والدولة بالمعنى الذى سبق تحديده ، مواطن يشعر بالانتماء ومن ثم فهو ملتزم وفاعل ، ودولة تحتضن هذا المواطن وقادرة على الوفاء باستحقاقات المواطنة.

وتنهض المواطنة على مجموعة من القيم الأصيلة ، هذه القيم تتمثل بصفة عامة فى : المساواة ، والعدل ، والحرية ، والالتزام ، والاستقلالية ، والتوازن. هذه القيم تمثل بصفة عامة

القاسم المشترك الأعظم بين مختلف المجتمعات وأغلب الثقافات ، وهى الجانب العالمى فى مفهوم المواطنة ، وقد يضاف إليها أو يحذف منها ، لكنها تمثل جانب الاتفاق أو تظل محل توافق عام ، وقد تختلف ترجمة هذه القيم من الناحية التطبيقية من مجتمع لآخر ، ولا بد أن تختلف ، لكنها كمبدأ -أو من حيث المبدأ- لا خلاف عليها ، فالحرية أو العدل أو المساواة قد تأخذ مضامين متباينة ، وقد تشهد تطبيقات مختلفة ، لكنها فى حد ذاتها لا يمكن لمجتمع أن ينكرها ، أو يتنكر لها ، خصوصاً فيما يتعلق بالمواطنة.

وتستند المواطنة إلى مجموعة من الشروط الموضوعية أو الضمانات ، والتى هى بمثابة السياق العام أو الإطار الكلى الذى فيه تعيش المواطنة ، أو تعشش وتنتعش ، أو تتآكل وتندثر. هذا السياق أو هذه الشروط أو تلك الضمانات تتمثل فى الأطر والضوابط القانونية بمعناها الواسع ، والأطر والمؤسسات السياسية [الرسمية وغير الرسمية ، وطبيعة العلاقات بينها ، وأنماط التوازن فى هذه العلاقات] ، ثم السياق الثقافى العام. وبقدر ديمقراطية تلك الأطر والضمانات سوف تتحدد خصائص المواطنة ، وسوف يتم تفعيل قيمها ، وهنا تلتقى المواطنة مع الديمقراطية فى حالة تماس مباشر.

وتفعيل قيم المواطنة هو الذى يرتب الحقوق والواجبات ، ليس للمواطن فقط أو عليه ، وإنما أيضاً للدولة وعلى كاهلها ، أى أن لكل طرف حقوقًا كما أن عليه واجبات ، ومعنى ذلك ان ثمة توزيعة محددة أو نمطًا توزيعيًا معينًا للحقوق والواجبات فى تلك العلاقة العضوية بين المواطن والدولة ، هذا النمط من التوزيع هو الترجمة العملية لقيم المواطنة وهو التطبيق الفعلى لمفهوم المواطنة ، هذا التطبيق الذى يختلف من مجتمع لآخر بحسب طبيعة الشروط والضمانات التى تحمى هذا التطبيق وتحدد حقيقته وأبعاده.

إذن فى التطبيق تتم ترجمة قيم المواطنة إلى منظومة من الحقوق والواجبات المتبادلة بين المواطن والدولة بما يحدد شكل العلاقة العضوية بينهما ، وتتسع هذه المنظومة وتضيق بالنسبة لكلا الطرفين بقدر ما تتسع - أو تضيق - ديمقراطية الشروط المؤسسية. أى أن ترجمة أى قيمة من قيم الديمقراطية تختلف من مجتمع لآخر ومن حالة لأخرى وفقاً لمدى توافر الشروط التى سبق ذكرها. فالمساواة على سبيل المثال تتعدد ترجماتها فى التطبيق ؛ فقد تشير إلى مجرد المساواة أمام القانون أو فى الحقوق والواجبات ، وقد تعنى تكافؤ الفرص بين المواطنين ، وقد تعنى المساواة فى الحصول على عوائد التنمية وعلى الفرص والخدمات ، وقد تعنى أكثر من هذا وذاك. وإذا كانت المساواة حقًا للمواطن فهى فى المقابل واجب على الدولة ، حيث

على عاتقها تقع مسئولية تحقيق هذه المساواة ، ليس بمعنى حراستها أو مراقبة تنفيذها فقط ، وإنما أيضاً بمعنى توفير كافة شروطها من الناحية الموضوعية.

والالتزام - على سبيل المثال أيضاً- قد يعنى احترام القوانين من جانب المواطن أو احترام حريات الآخرين ، أو الوفاء بما عليه من واجبات إزاء المجتمع والدولة كدفع الضرائب مثلاً ، وقد يعنى الالتزام بالصالح العام وبالحفاظ على البيئة وبمراعاة قواعد السلوك القويم ومقتضيات النظام العام والآداب. وربما يعنى ما هو أكثر من ذلك مثل تشجيع المنتج المحلى والادخار فى القطاع المصرفى ، وحسن التصرف فى الأزمات الاقتصادية. وفى نفس الوقت فإن الالتزام من جانب الدولة قد يعنى الالتزام بتحقيق العدل والمساواة أو بتطبيق القوانين ، وقد يعنى الالتزام بالشفافية وبالسلوك الرشيد ، وقد يشير إلى الالتزام بضرورة إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين أو حماية المواطن من الاستغلال ومن النصب والاحتيال وغير ذلك.

والتوازن قد يشير إلى التوازن بين الحرية والمسئولية ، أو بين الحرية والأمن ، أو بين المصلحة الخاصة والصالح العام ، أو بين الحقوق والواجبات ، أو بين العقاب والجريمة ، أو بين العمل والأجر ، أو بين الريف والحضر ، أو بين الرجل والمرأة ، أو بين الفرد والمجموع ، أو بين الدولة والمجتمع ، أو بين المادى والمعنوى ، أو بين الاقتصادى والسياسى ، أو بين الخصوصية والعالمية ، ويصدق ذلك على المواطن كما يصدق على الدولة من حيث ضرورة مراعاته.

إن أهم ما يجب أن يقال فى هذا الصدد هو أن هذه مجرد أمثلة لترجمات قيم المواطنة ، وأن هذه الترجمات لا تحدها حدود ولا يمكن حصرها ، ذلك أن بابها دائماً مفتوح ، ومن ثم تأتى الأيام والتجارب دائماً بما هو جديد ، فهى ذلك الجانب المتغير فى مفهوم المواطنة ، وهى نفس الجانب الذى يخضع لخصوصية كل مجتمع ، وعليه فهى تزيد وتنقص أو تتمدد وتنكمش ، بل وقد يتم تعميقها أو تسطيحها ، وفقاً للشروط والضمانات الموضوعية ومدى ديمقراطيتها[٦].

ثانياً : مفهوم المواطنة فى وثائق الحزب [قراءة تشريحية]

جاءت وثيقة الحزب الأساسية عن المواطنة - والتى تحمل عنوان "حقوق المواطنة والديمقراطية " - ضمن ثلاثة موضوعات طرحها الحزب للنقاش فى مؤتمره السنوى الأول (٢٦ - ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٣) ، ورأى أن لها أولوية فى العمل الوطنى فى هذه المرحلة. وتتكون

الوثيقة من ثلاثة أقسام: الأول: مقدمة ، والثانى: بعنوان الرؤية والأهداف ، والثالث: بعنوان أهداف الحزب فى مسيرة الإصلاح السياسى والمؤسسى والثقافى.

فى المقدمة يؤكد الحزب أنه يؤمن -وفقاً لمبادئه الأساسية- بالمواطنة كأساس للمساواة بين المصريين فى الحقوق والواجبات دون تمييز لأى سبب ، وأنه يسعى إلى ضمان الحقوق الأساسية للمواطنين باعتبارها من حقوق الإنسان.

ويرى الحزب أنه رغم أن هناك خطوات اتخذت فى مجال تدعيم الديمقراطية وترسيخ مبادئ العدالة واحترام الدولة لحقوق المواطنة -وهو ما يعتبره إنجازات قد تحققت- إلا أنه ما زالت هناك فجوة بين حقوق المواطن وطموحاته واحتياجاته الأساسية ، وبين الواقع الاجتماعى الذى يعيشه وما توفره له الدولة من فرص وخدمات.

ويعول الحزب فى تفسير ذلك على أن هذه الإنجازات لم توفر المناخ المواتى لتفجير طاقات المواطن وتفعيل دوره فى الحياة العامة -كما يبدو من عزوفه عن المشاركة فيها- وعلى عدم وضوح الأهداف والمبادئ التى حكمت سياسات الإصلاح لدى بعض فئات المجتمع ، مما يطرح على الحكومة والحزب مسئولية توضيح الرؤية وشرح أبعاد فلسفة الإصلاح.

وبناء عليه فإن الحل -فى رأى الحزب- يكمن فى توطيد العلاقة بين المواطن والدولة ، وتعزيز ثقة هذا المواطن فى أجهزة الدولة ، ويعد ذلك من الأهداف التى يضعها الحزب فى صدارة أولوياته ، ذلك أن النهضة المنشودة - وفقاً لما ورد فى الوثيقة - لن تتحقق فى غياب المسئولية الاجتماعية للمواطن. بعبارة أخرى فإنه مع إيمان الحزب بأهمية دور الدولة فى تحقيق العدالة الاجتماعية وفى تحقيق أهداف التنمية ، فإنه يؤمن فى نفس الوقت بأن تكريس جهود الدولة لتحقيق ذلك ولترسيخ مزيد من الديمقراطية والتعددية والحريات العامة يجب أن يقابله مسئولية وواجبات من قبل المجتمع والمواطن ، فى إطار علاقة المشاركة التى يسعى الحزب لتأكيدها بين الدولة والمجتمع.

وفى القسم الثانى والمعنون : "الرؤية والأهداف" ؛ تركز الوثيقة على أن تجاوز هذا التحدى - الذى سبق ذكره - يقتضى إعادة صياغة العلاقة بين المواطن والدولة على أساس من الثقة والاحترام المتبادل ، باعتبار أن المواطن شريك كامل وفاعل فى صنع القرارات المتعلقة بحياته ومجتمعه وحاضره ومستقبله . وتضيف أن تمكين المواطن بهذا الشكل قد أصبح ضرورة ملحة ، خاصة وأن الاعتماد الكامل على الدولة قد أصبح مستحيلاً. وتضيف

كذلك أن تدعيم شعور المواطن بالانتماء للوطن ، وتعزيز ثقته فى حاضره ومستقبله ، يستلزم إحياء مفهوم حقوق المواطنة ، وتحديث البنية الإدارية والسياسية ، وتوفير العدالة الناجزة. وأن ذلك يجب أن يأتى فى إطار بنية ثقافية تُعْلى من قيم التعددية والمشاركة والتطوع ، وتشجع العمل الجماعى والتسامح والحوار وقبول الآخر. ويأتى هذا فى إطار تأكيد الحزب على ضرورة الإصلاح المؤسسى والسياسى والثقافى ، وعلى الترابط الوثيق بين مجالات الإصلاح المختلفة.

وفى قسمها الثالث تتحدث الوثيقة عن أهداف الحزب فى مسيرة الإصلاح السياسى والمؤسسى والثقافى ، حيث يرى الحزب أن رؤيته لهذا الإصلاح تتطلب تحقيق أربعة أهداف: الهدف الأول: هو إحياء مفهوم المواطنة وتحديث بنية العلاقة بين المواطن والدولة ، حيث تذكر الوثيقة أن مفهوم المواطنة يقوم على المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين ، ويرتبط بمفهوم المشاركة بين المواطن والدولة ، بما يعنى تمكين المواطن. وأن تحقيق ذلك يستلزم تغيير بنية العلاقة بين المواطن والدولة. وتضيف أن الحزب يطرح بعض ملامح الإصلاح اللازمة لتحقيق هذا الهدف بشقيه: إحياء مفهوم المواطنة ، وتحديث بنية العلاقة بين المواطن والدولة. وبخصوص الشق الأول يسعى الحزب لإعلان وتأكيد حقوق المواطنة فى إطار وثيقة تحدد حقوق المواطن وواجباته الأساسية ، مع التأكيد على أن تضم هذه الوثيقة الالتزامات الأساسية للمواطن المسئول اجتماعياً مثل الانضباط واحترام القانون والمشاركة ، وأن تضم كذلك قواعد لضمان الشفافية وتوفير المعلومات للمواطن ، وأيضاً لمساءلة الحكومة والجهات التنفيذية من جانبه. أما بخصوص الشق الثانى فيسعى الحزب لتطبيق مجموعة من السياسات تتمثل فى: إنهاء وتسوية الخصومات القضائية بين الدولة والمواطنين ، وتحديث نظام القيد فى الجداول الانتخابية ، وتيسير حصول المواطنين على الرقم القومى ، وإزالة كافة أنواع التمييز ضد المرأة ، وتحديث وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين ، وتحسين علاقة مؤسسة الشرطة بالمواطنين ، وتحديث نظام الإدارة المحلية[٧].

والهدف الثانى هو توفير العدالة الناجزة للمواطنين ، وهى تلك العدالة التى تضمن احترام حقوق المواطنة ، وتطبيق القانون بحسم وتجرد ،وتنفيذ أحكامها فوراً ودون مشقة ؛ وهى العدالة العصرية التى تأخذ بوسائل التكنولوجيا ، وتستند إلى تشريعات عصرية تتناسب مع مقتضيات النهضة والتحديث ، ثم هى العدالة التى لا تكلف المواطن بأعباء مالية أو إدارية ، أو تحول دون ممارسته لحقه فى التقاضى ، أو تجعله غير ذى جدوى. وفى هذا الصدد

يسعى الحزب إلى دفع حركة التحديث التشريعى ، وتحديث إدارة العدالة ودعمها ، وتفعيل حركة تنفيذ الأحكام القضائية[٨].

ويتحدد الهدف الثالث فى تحديث البنية الثقافية ، حيث يؤمن الحزب بأن خطط الإصلاح لا يمكن أن تؤتى ثمارها -مهما كانت كفاءة برامجها وسياساتها- إلا إذا صاحبتها بنية ثقافية داعمة. وعليه يتبنى الحزب منظومة من القيم الثقافية والدافعة إلى التقدم والنهضة [٩]. ومن أجل ذلك يؤمن الحزب بمسئوليته عن قيادة الحركة المجتمعية لترسيخ هذه المنظومة ، والتصدى لمقاومة التيارات الثقافية المخالفة للتغيير ، ويعمل على تشجيع النخبة الثقافية المشاركة فى هذه الرؤية بهدف تفعيل دورها فى الحياة الثقافية ، كما يتطلع إلى دور فاعل لكافة المؤسسات الثقافية ووسائل الإعلام فى نشر هذه المنظومة من القيم.

أما الهدف الرابع فيتمثل فى تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى فى مسيرة التنمية ، باعتبارها - كما تذكر الوثيقة - ضمير الوطن ونقطة التوازن بين الدولة والمجتمع وأهم آليات الممارسة الديمقراطية والمشاركة الشعبية. وفى هذا المقام يرى الحزب ضرورة تفعيل دور الأحزاب السياسية ، ويدعو إلى إعادة النظر فى قوانين الأحزاب السياسية ومباشرة الحقوق السياسية. ويرى كذلك ضرورة تمكين المجتمعات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية[١٠].

هذه القراءة السابقة لمفهوم المواطنة فى وثيقة الحزب الوطنى الخاصة بالمفهوم -والتى تبدو مجرد عرض مبسط لما ورد فى الوثيقة- هى بطبيعة الحال لا تضيف جديداً ، لكنها لازمة للوقوف على حقيقة رؤية الحزب للمواطنة كما طرحتها الوثيقة ، وضرورية لمعرفة فى أى زاوية تقف المعالجة التى تقدمها الدراسة من هذه الرؤية ، لكن ثمة قراءات أخرى تشريحية أيضاً أو وصفية يمكن عرضها.

ثمة قراءة أخرى ، فيها تتم بلورة الصورة على نحو أوضح ، ويقصد بالصورة رؤية الحزب الوطنى لمفهوم المواطنة ، حيث يلاحظ أن هذه الرؤية تنطلق من إيمان عميق من جانب الحزب بضرورة الإصلاح ، وبضرورة شموله واستمراريته فى آن واحد. بعبارة أخرى فإن الحزب يعتقد فى وجود ترابط وثيق بين جوانب الإصلاح المختلفة: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ومن ثم ضرورة تزامنها معاً. كذلك يعتقد الحزب فى أن هذا الإصلاح الشامل بكافة مكوناته وجوانبه يعد تحدياً أساسياً أمام الحزب يجب أن يواصل فيه العمل أو أن يواصل التصدى له.

غير أن هذا الإصلاح وكذلك النهضة الشاملة لن يتحققا فى غياب المسئولية الاجتماعية للمواطن: أى دون مواطن قادر على المشاركة الفعالة فى صنع القرارات المتعلقة بحياته ومجتمعه وحاضره ومستقبله -على حد تعبير الوثيقة- وقادر على أن يضطلع بدور هام فى عملية التنمية ، خصوصاً وأن الاعتماد الكامل على الدولة قد أصبح مستحيلاً. ومن هنا يلمس الحزب أن تلك هى الحلقة المفقودة فى عملية الإصلاح ؛ ذلك أن ثمة فجوة بين حقوق المواطن وطموحاته واحتياجاته الأساسية ، وبين واقعه الاجتماعى وما توفره له الدولة من فرص وخدمات ، مما أدى إلى عزوف المواطن عن المشاركة بكافة أشكالها وعدم شعوره بالانتماء واهتزاز ثقته فى الدولة وفى أجهزتها. ويرجع ذلك فى نظر الحزب إلى أن الخطوات والإنجازات التى تمت فى مجال الديمقراطية وفيما يتعلق باحترام حقوق المواطنة لم تكن كافية ، وإلى أن هذه الإنجازات لم توفر المناخ المواتى لتفجير طاقات المواطن وتفعيل دوره فى الحياة العامة ، هذا فضلاً عن عدم وضوح الأهداف والمبادئ التى حكمت سياسات الإصلاح لدى بعض فئات المجتمع.

وعليه فإن الحل -كما يراه الحزب- يكمن فى تدعيم شعور المواطن بالانتماء وتعزيز ثقته فى حاضره ومستقبله ، وفى الدولة وأجهزتها ، أو ترميم العلاقة بين المواطن والدولة ، ثم تمكين هذا المواطن ، بمعنى أن يصبح شريكاً كاملاً فاعلاً فى صنع القرارات وفى الحياة العامة وفى عملية التنمية.

وإذ يسعى الحزب إلى تحقيق هذه المهمة الكبرى - وفى ضوء مبادئه حول المساواة بين المواطنين وضمان حقوقهم الأساسية- فإنه يرصد لذلك مجموعة من الأهداف يتوخى تحقيقها باستخدام عدد من الوسائل: الهدف الأول: هو إحياء مفهوم المواطنة ، وذلك من خلال وثيقة تحدد حقوق المواطن وواجباته الأساسية ، وذلك مع التأكيد أكثر على الواجبات. والهدف الثانى: هو تحديث بنية العلاقة بين المواطن والدولة ، وذلك عن طريق إنهاء وتسوية الخصومات القضائية بين الدولة والمواطنين ، وتحديث نظام القيد فى الجداول الانتخابية ، وتيسير حصول المواطن على الرقم القومى ، وإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين ، وتحسين علاقة مؤسسة الشرطة بالمواطنين ، والهدف الثالث: هو توفير العدالة الناجزة للمواطنين ، وفى هذا الصدد يضع الحزب وسائل: دفع حركة التحديث التشريعى ، وتحديث إدارة العدالة ، وتفعيل مسألة تنفيذ الأحكام القضائية. والهدف الرابع: هو تحديث البنية الثقافية ، وهنا يعول الحزب على مسئوليته فى قيادة المجتمع ، وعلى تشجيع النخبة الثقافية المشاركة فى هذه الرؤية ، ثم على استخدام المؤسسات الثقافية

ووسائل الإعلام ، وذلك لنشر منظومة القيم التى يتبناها. أما الهدف الخامس: فيتعلق بتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى فى مسيرة التنمية ، يستوى فى ذلك الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية والجمعيات التعاونية ، ويضع لذلك عدداً من الوسائل تم ذكرها سابقاً.

وثمة قراءة ثالثة تنبنى على التعريف الذى قدمته الدراسة لمفهوم المواطنة من حيث هى "علاقة عضوية بين المواطن والدولة ، تنهض على أساس مجموعة من القيم ، وتستند إلى مجموعة من الشروط والضمانات ، وتأخذ تطبيقات عديدة فى شكل حقوق وواجبات متبادلة بين المواطن والدولة". وبناء على هذا التعريف فإن قراءة الوثيقة تتم فى إطار هذه العناصر التى تشكل مكونات هذا التعريف ، والتى تتمثل فى: العلاقة العضوية بين المواطن والدولة ، والقيم ، والضمانات ، ثم تطبيقات المواطنة (الحقوق والواجبات).

فيما يتعلق بكون المواطنة علاقة عضوية بين طرفين ، هما المواطن والدولة ، وأن هذه العلاقة تستلزم وجود طرفيها ؛ ليس فقط بالمعنى المادى ولكن أيضاً فى معنى وظيفى حضارى ، أى أن يكون لدى المواطن أهم مقومات المواطنة والتى تتمثل فى شعوره بالانتماء لوطنه وقدرته على أداء دوره فى هذا الوطن ، وفى المقابل أن تكون هناك دولة قادرة على الوفاء باحتياجات المواطنة وشروطها ، مما يخلق علاقة عضوية صحيحة بينهما ؛ وفيما يتعلق بهذا المعنى يعترف الحزب باهتزاز هذه العلاقة ، وبأنها صارت تحدياً أساسياً فى الواقع السياسى والاجتماعى ، وباتت تمثل مشكلة شبه مزمنة فى هذا الواقع ، فالمواطن لا يشعر بالانتماء أو يشعر بعدم الانتماء للوطن ، ومن ثم فهو لا يؤدى دوره فى الحياة العامة ويعزف عن المشاركة فيها. والدولة لم تساعد المواطن على عبور هذا التحدى ، بل إن الحزب يلقى باللوم فى هذه المسألة على الدولة ، سواء من حيث عدم كفاية الإنجازات أو عدم كفاءتها ، أو من حيث تقصيرها فى توضيح أهدافها والمبادئ التى تقوم عليها سياسات الإصلاح للمواطن ، أو فى أسلوب تعامل أجهزتها مع هذا المواطن. مما حدا بالمواطن إلى افتقاد الثقة فى الدولة وأجهزتها.

وعليه فإن الوثيقة تتحدث كثيراً عن توطيد العلاقة بين المواطن والدولة ، وتعزيز ثقته بأجهزتها ، أو إعادة صياغة هذه العلاقة بينهما على أساس من الثقة والاحترام المتبادل. وتتحدث عن تحديث بنية العلاقة بين المواطن والدولة ، كما تتحدث عن إحياء مفهوم المواطنة، وعن تمكين المواطن بالمعنى الذى سبقت الإشارة إليه. وباختصار فإن المفترض أن الحزب - هنا - يبحث عن أو يسعى إلى استعادة ثقة المواطن فى الدولة وأجهزتها ، ثم عن

تفعيل دور هذا المواطن فى الحياة العامة وفى عملية التنمية ، من خلال التأكيد على حقوقه وتبصيره بواجباته. كما أنه يسعى إلى إعادة تأهيل أجهزة الدولة لتقوم بتصحيح هذه العلاقة مع المواطن.

وفيما يتعلق بالقيم ركز الحزب على قيم محددة ومحدودة فى نفس الوقت ، وهى القيم التى تخدم هدف الحزب من طرح قضية المواطنة ،هذه القيم هى: المساواة ، وتكافؤ الفرص ، والمشاركة ، والمسئولية الاجتماعية للمواطن ، والتطوع. ذلك أن الوثيقة تؤكد على مبدأ المساواة التامة بين المصريين فى جميع الحقوق والواجبات ، وعلى مبدأ تكافؤ الفرص أمام الجميع دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين أو العقيدة ، ودون تمييز قانونى أو سياسى أو ثقافى ، ودون تفرقة من الناحية العملية بسبب الانتماءات السياسية أو المكانة الاجتماعية ، فالمواطن - على حد تعبير الوثيقة - مهما كان أصله أو نسبه الاجتماعى أو مكانة أسرته أو ميوله السياسية ، يجب أن ينال فرصة عادلة ومتكافئة وعلى أساس معايير موضوعية ودون مجاملات أو محسوبية.

وتتحدث كذلك عن المشاركة فى جل مستوياتها ، وتشمل المشاركة السياسية ، سواء فى صنع القرارات العامة التى تتعلق بحياة المواطن ومجتمعه ، أو المشاركة فى الانتخابات البرلمانية والمحلية ، أو الانخراط فى التنظيمات السياسية كالأحزاب والنقابات. ثم المشاركة المجتمعية والشعبية فى عملية التنمية ، وفى المنظمات التطوعية كالجمعيات الأهلية والجمعيات التعاونية.

وفيما عدا ذلك تتحدث الوثيقة فى إشارات خاطفة عن قيمة الالتزام من جانب المواطن ، حيث تؤكد على المسئولية الاجتماعية لهذا المواطن ، وعلى روح المبادرة والتطوع والعمل الجماعى ، أو من جانب الدولة حيث تتحدث عن احترام الدولة لحقوق المواطنة والتزامها بتوفير المناخ والبيئة السياسية والتشريعية والإدارية التى تشجع المواطن وتمكنه من ممارسة حقوقه ، وتحفزه على المشاركة ، وكذلك تشير إلى دور الدولة فى تحقيق العدالة الاجتماعية.

وبخصوص ما يمكن اعتباره شروطاً وضمانات يتحدث الحزب عن وثيقة المواطنة المقترحة ، والتى سوف تكون - فى رأى الحزب - بمثابة عقد جديد بين المواطن والدولة ، وأداة للتوعية والتحفيز السياسى من ناحية أخرى ، وآلية لتغيير البيئة الثقافية والإدارية من ناحية أخرى. ويأمل الحزب فى هذه الوثيقة المقترحة أن توضح للمواطن حقوق المواطنة الأساسية وتوفر له المعلومات الضرورية للحصول على هذه الحقوق وممارستها وتضم الالتزامات الأساسية للمواطن المسئول اجتماعياً.

ويؤكد كذلك على تحديث البنية الثقافية ، ويقصد بذلك نشر منظومة من القيم يتبناها الحزب ويرى أنها دافعة للتقدم والنهضة ، ويستهدف منها تأييد خطط الإصلاح والدفاع عنها وضمان نجاحها. ويؤكد على أن هذه المنظومة تستند إلى العلم والتفكير العقلانى والتعددية ، وتنبذ الأصولية الجامدة والتعصب والانغلاق ، وتسعى لحماية حقوق الإنسان وتشجع المواطن على العطاء والتطوع والمشاركة ، كما أنها تنتقد التراث لتحافظ منه على القيم الإيجابية كالكرم والصبر والشجاعة والتضحية والتكافل الاجتماعى والتماسك الأسرى ، وتنفتح على ثقافات العالم وتتعامل معها بإيجابية.

ثم يضيف أيضاً تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى باعتبارها أهم آليات المشاركة الشعبية ؛ لأن هذه المنظمات هى الأقرب للقاعدة الشعبية والمجتمعية ، وتفعيلها يعتبر -فى نظر الحزب- ضرورة ملحة لتمكينها من تعبئة المواطن للمشاركة ، وحمله على أداء دوره فى عملية التنمية.

وفى مجال تطبيقات المواطنة والتى تتمثل فى توزيعة الحقوق والواجبات بين المواطن والدولة ، تحدثت الوثيقة عن حق المشاركة للمواطن ، وعن حقه فى الحصول على فرصة متكافئة فى التعليم والرعاية الصحية والعمل والترقى وتولى الوظائف. وعن واجباته فى المشاركة الشعبية فى عملية التنمية ، والالتزام بالقانون ، وحماية الملكية العامة ، وحماية البيئة ، والانضباط. ومن أجل إنفاذ تلك الحقوق وإعمال هذه الواجبات يرى الحزب أن تقوم الدولة بمجموعة من الإجراءات من قبيل توفير العدالة الناجزة للمواطنين ، وإنهاء وتسوية الخصومات القضائية بين المواطنين والدولة ، وتحديث نظام القيد فى جداول الانتخابات ، ومساعدة المواطن فى الحصول على الرقم القومى ، وتحسين علاقة الشرطة بالمواطنين ، وتحديث وتطوير الخدمات والتى اختزلها فى مجرد استخراج التراخيص والأوراق الرسمية.

ثالثاً : مفهوم المواطنة فى وثائق الحزب [قراءة تحليلية]

إذا تأملنا القراءة السابقة سوف نلاحظ أن رؤية الحزب الوطنى لمفهوم المواطنة يشوبها القصور ، حيث تفتقر إلى الشمول وتفتد التوازن إلى حد كبير. ذلك أن الحزب قد أدرك أن ثمة خللاً أو عطباً فى المواطنة متمثلة فى تلك العلاقة العضوية بين المواطن والدولة. وهذا صحيح ، كما أنه واضح ومعروف وليس بحاجة إلى إعادة اكتشافه ، لكن الحزب فى تحديده أو تشخيصه لهذا الخلل تناول فقط أحد طرفى العلاقة وهو المواطن ، دون أن يتحدث عن الدولة بنفس القدر.

لقد رصدت الوثيقة تقاعس المواطن عن المشاركة ، أو انعدام ثقته فى أجهزة الدولة بما يعنى أن هذا المواطن لم يعد يشعر بالانتماء ، ومعنى ذلك أنه قد فقد أبسط شروط المواطنة وجوهرها. بعبارة أخرى رأت الوثيقة أن أحد طرفى المواطنة لم يعد موجوداً. وتناست أو تجاهلت أكثر من حقيقة فى هذا الصدد. من أهم هذه الحقائق -التى تجاهلتها- أن الطرف الثانى فى هذه العلاقة لم يكن حاضراً أيضاً بالمعنى الذى يؤهله لاحتضان المواطنة وتوفير شروطها واستحقاقاتها. أى أن الدولة التى تليق بفكرة الوطن ، والتى تعد تعبيراً صادقاً عن معطياته ، والتى تعد خليقة أو جديرة بالانتماء إليها لم تكن موجودة أيضاً. إن المواطن المصرى لم يكن غائباً طوال التاريخ ، فقد كان هناك مواطن مستوف لكامل شروط المواطنة حتى عهد قريب ، وإن غيابه - والذى تمثل فى عدم الشعور بالانتماء وما ترتب على ذلك من سلبية - أمر مستحدث. أيضاً يمكن القول إن المواطنة لا يمكن لطرفيها إلا أن يتواجدا معاً ، وبالتالى لا يمكن أن يغيب أحدهما عن الآخر. فعندما توجد دولة تستأهل أن تكون طرفاً فى علاقة المواطنة لا بد أن يوجد المواطن الذى تستحقه هذه الدولة ، والعكس صحيح ، فعندما تغيب هذه الدولة لا يمكن أن يوجد مثل هذا المواطن ، وعندما يوجد هذا المواطن فمعنى ذلك أن هناك دولة قائمة بهذا المعنى. بعبارة أخرى لا يمكن أن نعثر على المواطن بصفته فى حالة غياب الدولة بوصفها السابق ، وإن تواجد هذه الدولة لا يمكن أن يغيب مثل هذا المواطن.

صحيح أن الوثيقة قد ألقت باللوم فى ذلك على الحكومة تارة -فيما يتعلق بعدم قدرتها على إقناع المواطن بسياساتها- وعلى أجهزة الدولة تارة أخرى فيما يخص سوء معاملتها للمواطن ، لكن هذه ليست مجرد أعراض ظاهرة أو ظاهرية لعلل أو أمراض متوطنة فى كيان الدولة ذاته ؛ وهو ما كان أولى بالمعالجة. فلم تعد هناك الدولة التى تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية ، ولم تعد هناك الدولة القادرة على فرض سيادة القانون ، ولم تعد هناك الدولة القادرة على صياغة مشروع وطنى تلتف حوله الجماهير ، ولم تعد هناك الدولة القادرة على حماية المواطن ، ولم تعد هناك الدولة القادرة على كسب ثقة المواطن ، لا فيما يتعلق بأجهزتها وأسلوبها فى التعامل مع المواطنين ، ولكن فى الأداء العام لهذه الأجهزة.

هذا التشخيص الناقص والمشوه هو الذى حدا بالوثيقة إلى اختزال قيم المواطنة فى المساواة والمشاركة فقط. وألا ترى أن هناك شروطاً وضمانات تحمى هذه المواطنة وتعمل على تفعيلها، وأن تختزل تطبيقات المواطنة أيضاً فيما هو أقل من الحد الأدنى من الحقوق للمواطن ، ودون أن ترى أى واجبات على الدولة ، وأن تعتبر بعض الإجراءات الهزيلة أهدافاً لمسيرة الإصلاح السياسى والمؤسسى والثقافى ، وحين تتأمل هذه الأهداف نجد أن ما يمكن أن يقع منها

ضمن شروط المواطنة ، تعاطت معه الوثيقة على أنه جزء من صميم العلاقة بين المواطن والدولة.

لم تكن الوثيقة - وكذلك لم يكن الحزب - معنية بمعالجة قضية المواطنة ، ولا بتوسيع مفهومها ، ولا باستخدامها كمدخل للإصلاح ، ولا بتحقيق إصلاحات لدعم هذه المواطنة ، بقدر ما كانت معنية بالمواطنة من طرف واحد ، من جانب المواطن فقط وفى معنى محدد ودون أدنى اعتبار لتوفير شروطها.

وإذا أردنا استخلاص مفهوم الحزب للمواطنة يمكن القول إنه شعور بالانتماء من جانب المواطن يدفعه إلى الانضباط وإلى تحمل مسئولياته إزاء الدولة والمجتمع ، بناء على ثقته المفرطة فى هذه الدولة ، وعلى توجيه ثقافى منها ، وفى المقابل يمكن أن يكون له بعض الحقوق.

إن الهدف الأساسى من طرح مفهوم المواطنة من جانب الحزب هو حمل المواطن على الانضباط وعلى تحمل الأعباء التى تخلت الدولة عن حملها ، وإسهامه بدور فعال فى تنمية المجتمع المحلى ، وتأييده لسياسات الدولة ، بل وصبره على هذه السياسات. والمفتاح لتحقيق ذلك هو استعادة ثقة المواطن (المفقودة) فى الدولة وأجهزتها أو ترميم العلاقة بين المواطن والدولة ، وفى الوثيقة أكثر من دليل.

هذا الهدف واضح وصريح فى نصوص الوثيقة ؛ فهى تتحدث عن أن جهود الدولة من أجل تحقيق الأهداف الطموحة لمسيرة التنمية يجب أن تقابلها مسئولية وواجبات من قبل المجتمع والمواطن. وتتحدث كذلك عن سعى الحزب إلى تأكيد علاقة المشاركة بين الدولة والمجتمع ، وتتحدث أيضاً عن ضرورة التوازن بين دور المجتمع ودور الدولة فى مسيرة الإصلاح. كذلك ترى الوثيقة أن النهضة لن تتحقق فى غياب المسئولية الاجتماعية للمواطن فى المشاركة فى عملية التنمية المتواصلة للمجتمع المحلى ، وفى أداء واجباته الوطنية والالتزام بالقانون وحماية الملكية العامة وحماية البيئة.

كذلك تذكر الوثيقة أن تمكين المواطن يعنى تحفيزه على المشاركة الشعبية فى عملية التنمية ، وأن ذلك أصبح ضرورة ملحة خاصة ، وأن الاعتماد الكامل على الدولة المركزية فى تقديم الخدمات للمواطن قد أصبح مستحيلاً.. وتضيف أن مشاركة المواطن فى عملية التنمية هى غاية ووسيلة فى نفس الوقت.

أى إن الحزب يبحث عن المواطن الملتزم والفاعل فى معانى محددة ، والالتزام - هنا -

يعنى التأييد الكامل للسياسات التى تتخذها الدولة ، والفاعلية تعنى المساهمة بكل جهد فى تنمية المجتمع. أى إنها تريد المواطن الذى يعطى دون أن يأخذ ، أو تطالب المواطن بواجبات المواطنة دون أن تمنحه حقوق هذه المواطنة.

وعليه فإن القيم التى حرصت الوثيقة على تأكيدها هى تلك التى ترتبط بواجبات المواطن من قبيل قيم المبادرة والتطوع والتضحية والصبر والعمل الجماعى والتسامح والمشاركة ، مع التأكيد على أن الحديث عن قيمة المشاركة جاء بالوثيقة دائماً مقروناً بصيغة "الشعبية فى بناء المجتمع" ، كما أن الوثيقة اعتبرت المشاركة فى بعض الأحيان واجباً وليس حقاً للمواطن.

وعليه أيضاً لم يعترف الحزب فى وثيقته بحقوق المواطن ، وإنما اعترف ببعض الحقوق لمعنى أو لمفهوم المواطنة ، أو لحالة المواطنة إن صح التعبير. ولم يكن مصادفة أن يأتى عنوان الوثيقة " حقوق المواطنة والديمقراطية " وليس حقوق المواطن. وبصفة عامة لم تتحدث الوثيقة أبداً عن حقوق للمواطن ، وإنما عن حقوق المواطنة تحدثت ، وجاء ذلك بقصد صريح حتى فى العبارات التى كانت صياغتها تفرض من الناحية اللغوية استخدام مصطلح حقوق المواطن ، ونضرب لذلك مثالين: الأول: عندما تحدثت الوثيقة عن وثيقة المواطنة المقترحة حيث ذكرت: ".. حيث يستطيع المواطن التمسك بأحكامها لتيسير ممارسته لحقوق المواطنة.." وكان الأوفق من الناحية التعبيرية أن تقول "ممارسته لحقوقه". الثانى: وفى نفس السياق حيث ذكرت الوثيقة: ".. ويرى الحزب أن صياغة هذه الوثيقة (يقصد الوثيقة المقترحة) يجب أن يتبنى أسلوباً بسيطاً ومباشراً توضح للمواطن حقوق المواطنة الأساسية " والصحيح أن تقول : "توضح للمواطن حقوقه" ولاحظ كلمة الأساسية وما توحى به من "ضن" بهذه الحقوق ، وكأن هناك حقوقًا غير أساسية ؛ ومن ثم فهى كمالية لا لزوم لها. ومعنى ذلك أن الحقوق مكفولة فقط للمواطنة ، أى إن هناك مجموعة من الشروط يجب أن يتم الوفاء بها حتى يتسنى الحصول على هذه الحقوق ، وأنها ليست مكفولة لأى مواطن. بعبارة أخرى فإن المواطنة كما يراها الحزب تمثل مجموعة من الخصائص يجب أن يتوافر عليها المواطن أو أن تتوافر فى هذا الذى يمكن أن تكون له حقوق ، هذه الخصائص هى الصبر والتطوع والمبادرة والتضحية والإسهام بدور فعال فى عملية التنمية.

وعليه كذلك فقد تحدثت الوثيقة عن حقوق المواطنة دون أن تتطرق إلى ذكر أىٍّ من هذه الحقوق بشكل مباشر ، وتحدثت عن بعض الحقوق بشكل غير مباشر ، فذكرت الحق فى الحصول على بعض الخدمات كالتعليم والصحة والعمل وتولى الوظائف والترقى.. ومن

الواضح أن هذه الحقوق التى تعترف بها الوثيقة للمواطن هى أقل من الحد الأدنى لحقوق المواطن فى أكثر النظم تسلطاً ، وهى أقل بطبيعة الحال من جملة الحقوق المكفولة للمواطن فى الدستور المصرى ، وأقل بكثير مما تفرضه الديمقراطية التى يتغنى بها الحزب ، وليس من الإنصاف مقارنتها بما هو وارد فى وثائق حقوق الإنسان التى اعترفت بها مصر.

وحيث ركزت الوثيقة على استعادة ثقة المواطن بالدولة وأجهزتها - وليس إعادة تأهيل المواطنة كليةً من خلال إعادة توزيع الحقوق والواجبات بين المواطن والدولة ، ومن خلال إعطاء المواطن كامل حقوقه ، ومن خلال إعادة تهيئة الدولة للوفاء باستحقاقات المواطنة وشروطها - فقد ركزت أيضاً على ما اعتبرته مهماً لاستعادة هذه الثقة ، فهناك إجراءات لإصلاح " ذات البين " بين المواطن وبعض أجهزة الدولة ، وهناك شعارات يعتقد الحزب أن التغنى بها أو مجرد رفعها سوف يعيد ثقة المواطن فى الدولة ، وهناك ما اعتبرته أهدافاً مثل تحديث بنية الثقافة وتفعيل مؤسسات المجتمع المدنى.. وهى انتقائية إلى حد كبير ، يظن الحزب أنها تخدم هذا الهدف المنشود أو بالأحرى المحدود ، فالثقافة لأن الحزب يرى فيها وسيلة لإقناع المواطن وإعادة تشكيل وعيه ليتقبل ما تضخه الدولة من سياسات. والمجتمع المدنى لأنه الوسيلة الوحيدة أو الصيغة التى من خلالها يمكن أن يسهم المواطن فى عملية التنمية ويرفع العبء عن كاهل الدولة.

من هنا يمكن إدارة النقاش على مستوى آخر ، ذلك أن هذا الهدف المحدود الذى تبناه الحزب والمتمثل فى استعادة ثقة المواطن فى الدولة وأجهزتها ، أو ما أطلق عليه أحياناً إعادة صياغة العلاقة بين المواطن والدولة ، اختار له وسائل غير ملائمة ، وغير كافية ، وغير ممكنة ، وغير حقيقية فى نفس الوقت. لكن قبل مناقشة هذه الوسائل ينبغى التأكيد على ملاحظتين:

الأولى : هى أن الوثيقة تستخدم فى التعبير عن هدفها عبارات متباينة وصيغ متناقضة ، فمرة تتحدث عن استعادة ثقة المواطن فى الدولة وأجهزتها ، ومرة تتحدث عن إعادة صياغة العلاقة بين المواطن والدولة ، والواقع أن ثمة تباينًا واضحًا بين الصياغتين بحيث يمكن فهمهما على أنهما هدفان مختلفان ، وذلك أن إعادة صياغة العلاقة بين المواطن والدولة أشمل وأكثر عمقاً واتساعاً من مجرد استعادة ثقته فى هذه الدولة ؛ فالأولى مجرد استرضاء للمواطن لكسب رضاه عن الدولة ، أو مجرد إجراءات تعيد للدولة مصداقيتها فى نظر المواطن ، والثانية تشير إلى إعادة النظر فى كافة جوانب العلاقة بينهما بما يعنى إعادة الاعتبار لمفهوم المواطنة بما يشمله من إعمال لقيم المواطنة ، وتوزيع عادل للحقوق والواجبات بين الطرفين: (المواطن

والدولة) وهو ما يتطلب استحقاقات بنيوية عديدة. لكن قراءة الوثيقة تؤكد على أن الهدف الذى يقصده الحزب ويسعى إليه هو ذلك الهدف المحدود أو المتواضع والمتمثل فى استعادة ثقة المواطن فى الدولة وأجهزتها.

الملاحظة الثانية: أن الوسائل التى حددتها الوثيقة لتحقيق هذا الهدف تندرج تحت ما أسمته " تحديث بنية العلاقة بين المواطن والدولة " ، لكن هناك أيضاً من بين ما اعتبره الحزب أهدافاً ، ما ينتمى إلى هذه الطائفة من الوسائل ، والمقصود هنا بالتحديد هو هدف "توفير العدالة الناجزة للمواطنين" ، ذلك أنه أدخل فى باب تحديث العلاقة بين المواطن والدولة.

المهم أن هذه الوسائل التى تحدثت عنها الوثيقة لا تلائم هذا الهدف المراد تحقيقه. لقد تحدثت الوثيقة عن: إنهاء وتسوية الخصومات القضائية بين الدولة والمواطنين ، وعن تحديث نظام القيد فى الجداول الانتخابية ، وعن تيسير حصول المواطن على الرقم القومى ، وإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، وتحديث الخدمات المقدمة للمواطن وتطويرها ، وتحسين علاقة الشرطة بالمواطن ، ثم تحديث نظام الإدارة المحلية. وليكن واضحاً أن المقصود بتطوير الخدمات يتمثل فقط فى استخراج التراخيص والأوراق الرسمية ، وأن المقصود بتحديث نظام الإدارة المحلية هو أن تكون إطاراً فاعلاً للمشاركة الشعبية فى عملية التنمية ، وأن يتم تبنى برامج للتدريب والتثقيف من خلالها. هذه الوسائل لا تلائم الهدف ، وذلك لسبب بسيط وهو أن استعادة ثقة المواطن فى الدولة وأجهزتها لا يتسنى إلا من خلال معالجة الأسباب التى أدت إلى ذلك ، وتلك هى أبسط قواعد المنطق فى علاج العلل أو تصحيح الخلل ؛ وهو أن نبحث عن الأسباب الحقيقية. فالمواطن لم يفقد ثقته فى الدولة وأجهزتها بسبب الخصومات القضائية ، ولا بسبب غياب نظام الترقيم القومى ، ولا بسبب التمييز ضد المرأة ، ولا غيرها مما ذكر ، وحتى لو كانت بعض هذه المظاهر قد أسهمت فى وجود هذه العلة فهو إسهام متواضع جداً مقارنة بالعوامل التى تعتبر جوهرية فى هذا الشأن ، كما أن هذه المظاهر التى عددتها الوثيقة وحدها لا يمكن أن تكون مصدراً لذهاب ثقة المواطن فى الدولة إلى غير رجعة. إن الذى ذهب بهذه الثقة وبالشعور بالانتماء كما ذهب بمصداقية الدولة هو الفساد الذى استشرى بشكل واسع وغير مسبوق ، وهو تخبط السياسات وفشلها ، وما ارتبط بها من تضارب الخطاب الرسمى وما يقع فيه دائماً من مهانة الكذب على المواطنين ، وهو غياب الديمقراطية بكافة أبعادها ، بل واستخدام نفس آلياتها لتكريس التسلط ، وهو فشل الإصلاحات الاقتصادية ، وهو غياب الدولة المزمن والمزرى فى كافة جوانب الحياة وفى نفس

الوقت حضورها القوى والجائر جداً فى كل ما يتعلق بالحياة السياسية ، وهو تردى الإعلام إلى أقصى حد ، وهو تدهور مستوى الأداء العام لدى كافة الأجهزة ، وهو أشكال التمييز التى يعانيها المواطن -رجلاً كان أو امرأة ، وليست المرأة وحدها- فى حياته اليومية. ولعل القائمة طويلة لا يتسع المجال للتفصيل فيها ، خصوصاً وأن كل عامل من هذه العوامل يضم بين جنباته مجموعة كبيرة من العوامل الفرعية.

هذه الوسائل والأدوات أيضاً غير كافية لتحقيق الهدف المنشود ، وقد نتصور أن هذا الوصف ينصرف إلى تلك الوسائل التى ربما يكون لها صلة مباشرة بالهدف ، مثال ذلك تحديث نظام القيد فى جداول الانتخابات ، وتحديث وتطوير الخدمات المقدمة للمواطن ؛ وهذه مجرد أمثلة.. فإذا كان الحزب يعترف بأن عدم نزاهة الانتخابات من بين العوامل التى تكمن وراء تدهور ثقة المواطن فى الدولة وأجهزتها ، وهذا صحيح إلى حد كبير ، فإن تصحيح هذا الوضع لا يتأتى بمراجعة الجداول الانتخابية - صحيح أن هذه الجداول تحتاج إلى مراجعة ، ولكنها ليست المسئول الأول ولا الوحيد عن عدم نزاهة الانتخابات - وإذا تأملنا قائمة العوامل التى تقف خلف عدم نزاهة الانتخابات - وهى كثيرة - سوف يأتى موضوع الجداول الانتخابية فى آخر هذه القائمة وسوف نجد أنه الأقل أهمية. وعدم نزاهة الانتخابات تأتى من أسلوب إدارة الحملة الانتخابية ، وأسلوب الإشراف على الانتخابات ، ومن القوانين المجحفة بالمعارضة ، بما فيها قوانين الانتخابات ، ثم فى انعدام التكافؤ بين الحزب الوطنى والأحزاب الأخرى (وانعدام التكافؤ هذا له جوانب ومظاهر عديدة لا يتسع المجال لذكرها ، وأقلها هو احتكار الحزب لتقديم الخدمات ، واستخدامه المفرط لأجهزة الدولة وإمكانياتها). ثم فى سيادة ثقافة تقضى بأن المعارضة - وكذلك تأييد المعارضة - هو خروج على الإجماع الوطنى أو على التقاليد الوطنية. ومعنى ذلك أن عدم نزاهة الانتخابات لا تبدأ من صناديق الاقتراع ، وقد تنتهى عندها ، وإنما من نقطة بعيدة جداً تبدأ هذه النقطة تتعلق بطبيعة النظام الحزبى وخصائص السياق السياسى العام. وعليه فإن تصحيح الجداول ما هو إلا خطوة واحدة من عشرات المشاوير التى يجب أن يقطعها الحزب فى هذا الشأن.

وبنفس المنطق يمكن رؤية مسألة تطوير الخدمات المقدمة للمواطن ، هذه الخدمات التى اختزلتها الوثيقة فى استخراج التراخيص والأوراق الرسمية ، وهى جزء من كل ، وهى الجزء اليسير من هذا الكل الكبير ، فهناك الخدمات التعليمية والصحية ، وهناك الخدمات المتعلقة بالأمن ، وخدمة الاتصالات ، والطرق والمواصلات ، وتلك التى تتعلق بالزراعة والتجارة

والاستثمار ... وفى كل سوف نجد العديد من المآسى ، وإذا كان مطلوباً حقاً استعادة ثقة المواطن من خلال هذه الوسيلة فإن كل هذه الخدمات بحاجة ماسة إلى التحديث والتطوير ، وفى معنى حقيقى وعميق.

كذلك فإن هذه الوسائل غير ممكنة التحقيق ، فعلى سبيل المثال فإن تحديث الجداول الانتخابية ومراجعتها لا يمكن أن تتم دون اكتمال نظام الرقم القومى ، وحتى بعد اكتماله تظل هناك مشكلة ، وهى أن هناك واقعاً ثقافياً ونظاماً بيروقراطياً عاتياً ، وسياقاً اجتماعياً وسياسياً هو الذى أفرز هذه الظاهرة ، وما لم يتم إصلاح كل هذه المجالات لا يمكن الحصول على مثل هذه النتيجة. ولا يختلف الأمر عن ذلك فيما يتعلق بما قصده الحزب بتحديث الخدمات وتطويرها ، ولا فيما يتعلق بتحسين علاقة مؤسسة الشرطة بالمواطنين ، ولا بإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة. بعبارة أخرى هذه مجرد مظاهر وأعراض لعلل وأمراض قد باتت مزمنة ، وهذه العلل وتلك الأمراض هى بنيوية أو هيكلية فى طبيعتها ، وفقط عندما تعالج تزول مظاهرها. ومرة أخرى فإن أبسط قواعد المنطق تفترض البحث عن العلة ذاتها لا عن أعراضها. وباختصار فإن كم الجهود الذى يكفى لعلاج هذه الأعراض ويضمن عدم ظهورها مرة أخرى هو نفسه الذى نحتاجه لتحقيق الإصلاح الشامل بما يعنيه من علاج العلل فى أصولها.

وأخيراً فإن هذه الوسائل تبدو غير *حقيقية* ، وذلك لسببين: السبب الأول: هو أنه فى حين تشير الوثيقة إلى أنها قصدت بهذه الوسائل تحديث بنية العلاقة بين المواطن والدولة ، فإنها لا تمس هذه البنية من قريب أو بعيد. فهى تتعلق بتجليات هذه العلاقة وليس بهيكل أو بنية هذه العلاقة. إن ثمة فارقًا كبيراً بين التعامل السطحى مع حالة أو ظاهرة أو تلبية مطلب معين ، وبين خلق آليات ونظم مؤسسية قادرة على تكرار ذلك. بعبارة أخرى ليس يجدى كثيراً إصدار قانون لإزالة غبن واقع على المرأة ، وإنما الأجدى هو تكريس بنية قادرة على إزالة هذا الغبن كلما وقع أو بالأحرى وقاية المرأة من احتمال وقوع مثل هذا الغبن. وكذلك ليس المهم هو تصحيح الجداول الانتخابية فى لحظة معينة. ولكن المهم هو خلق الآليات التى تضمن هذه الجداول صحيحة أبداً. وهذا لم يتحقق فى الوثيقة. السبب الثانى: هو أن هناك إجراءات أو وسائل هى " حق أريد به باطل ". مثال ذلك إنهاء وتسوية الخصومات بين المواطنين والدولة ، فالمراد منه هو تخفيف العبء عن كاهل الدولة. وتسهيل استخراج التراخيص أريد منه تحقيق الضبط والسيطرة خصوصاً فى مجالات العقارات والاقتصاد العشوائى والضرائب،

وإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة قد أريد منه التجاوب مع الضغوط الخارجية أو الاستجابة للابتزاز العالمى فى هذا الشأن ، وإلا فهل تعيين عدد من النساء فى مجال القضاء هو المطلب الجوهرى فى الإصلاح والذى فيه الحلول لمشاكلنا ، والذى سوف يعيد تأهيل المواطن والدولة من جديد. والحقيقة أن هذه الأهداف الأخرى التى يتوخاها الحزب من هذه الإجراءات واضحة فى نصوص الوثيقة[١٤]. وعموماً قد يكون الحزب من جانبه أكثر وفاءً بهذا الطرح قياساً إلى سابق عهده ، لكنه طرح يظل أقل وفاية مقارنة بما هو مطلوب فعلاً ولا نقول مأمول حقاً.

رابعاً : مفهوم المواطنة فى وثائق الحزب [قراءة تركيبية]

إذا كانت القراءة السابقة تقوم على أساس تفتيت الموضوع إلى أجزاء بغرض تحليلها ، فإن هذه القراءة تعيد تركيب الصورة مرة أخرى بما يعين على الرؤية الشاملة ، بعبارة أخرى تسعى هذه القراءة التركيبية إلى التعرف على الصورة الإجمالية ، أى رؤية الحزب لمفهوم المواطنة فى إطار التوجه العام للحزب والحكومة ، وفى علاقتها بالإصلاح السياسى أو بقضية الديمقراطية.

ويبدو للوهلة الأولى أن الحزب لا يملك توجهاً عاماً لتعميق الديمقراطية ، ولا يملك رؤية للإصلاح السياسى بمعناه الحقيقى أو على الأقل كما تفرضه المطالب الداخلية والضغوط الخارجية ، وإن رؤيته للمواطنة لم تخدم هذه القضية ، كما أنه لم يقدم فى هذه القضية أى تصور يخدم المواطنة. وبديهى بعد ذلك أن نقول إن ما طرحه الحزب فى شأن المواطنة وفى علاقتها بالإصلاح أو الديمقراطية ليس إلا مجرد محاولات لاستيعاب المطالب الداخلية والضغوط الخارجية ، واستثمار الوقت فى المناورة على الإبقاء على الأوضاع كما هى ؛ أى دون تغيير جوهرى أو حقيقى ، وأن ما يطرحه من تغييرات (شكلية) هى فى النهاية لصالح تكريس أو إعادة إنتاج النظام القائم.

فمن ناحية كان خليقاً بالوثيقة أن تقيم علاقة صحية وصحيحة بين المواطنة والديمقراطية كما يوحى بذلك عنوانها ، لكن ذلك لم يحدث. وكان بديهياً جداً أن تستغل مفهوم المواطنة - إذ تسعى إلى إحيائه - كمدخل حقيقى للإصلاح السياسى المنشود - بل وكان طبيعياً جداً أن تتحدث - وأن تفصل فى هذا الحديث - عن جوانب هذا الإصلاح وآلياته تحت العنوان الذى ألحقت به مفهوم الإصلاح السياسى والمؤسسى والثقافى ، لكن ذلك لم يحدث أيضاً ،

وجاءت الوثيقة فى حديثها عن هذا الإصلاح خالية تقريباً من أى معنى حقيقى لمثل هذا الإصلاح.

وبتفصيل أكثر فإن الوثيقة لم تُصِب أياً من أوجه أو جوانب العلاقة بين المواطنة والديمقراطية. فإذا قلنا -على سبيل المثال- إن أحد أوجه هذه العلاقة يتمثل فى أن توسيع أو تعميق المواطنة يعتبر من ضمن الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية ، ذلك أن توسيع المواطنة ينطوى على تقديم خدمات جيدة للمواطن باعتبارها حقاً من حقوقه ، وينطوى على إشباع الحاجات الأساسية للمواطن ، كما ينطوى على توفير مستويات أفضل من الصحة والتعليم لهذا المواطن ، وكذلك فرصة عمل لائق ... هذه فى جملتها هى شروط اقتصادية واجتماعية للديمقراطية. لكن الوثيقة لم تتطرق إلى مثل هذا الجانب. وإذا قلنا أيضاً إن تعميق الديمقراطية يؤدى إلى تعميق الشعور بالمواطنة ، ذلك أن تعميق الديمقراطية يشمل - ضمن ما يشمل - توسيع الحريات وتوسيع قاعدة المشاركة وقنواتها [١٥] وسيادة القانون وعدالة التمثيل ، وهذا من شأنه أن يعمق إحساس المواطن بالانتماء ويعظم من قدرته على العطاء ويحمله على الالتزام أو الانضباط ، رغم ذلك لم تأبه الوثيقة لا بهذا ولا بذاك ، ومن الصعب أن نعثر فيها على ما يفيد تأكيد هذه العلاقة أو استغلال إحدى طرفيها (المواطنة أو الديمقراطية) لتدعيم الأخرى.

ومن ناحية ثانية فإن الحزب ، رغم أنه أفرد جانباً من وثيقته للحديث عن الإصلاح السياسى والمؤسسى والثقافي. لم يتناول قضية الإصلاح السياسى بأى شكل من الأشكال. إن ما ورد تحت هذا العنوان فيما اعتبره الحزب أهدافاً لمسيرة الإصلاح لا يمكن اعتباره من قبيل الإصلاح السياسي. لقد تحدث عن تسوية الخصومات القضائية بين الدولة والمواطنين ، وعن الرقم القومى ، وعن توفير العدالة الناجزة ، وعن تطوير الخدمات للمواطنين ، وعن نظام تحديث الإدارة المحلية ... هذه قضايا ربما تكون هامة فى باب آخر غير الإصلاح السياسى المنشود.

ربما يتمثل الجانب الوحيد من قضايا الديمقراطية فيما ورد فى الوثيقة فى تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى ، لكن الوثيقة عادت - وذلك كعادة الحزب الوطنى ودأب الحكومة - وأجهضت أى محتوى أو معنى ديمقراطى لتفعيل دور هذه المؤسسات ؛ ففيما يتعلق بالأحزاب السياسية ذكرت الوثيقة دعوة الحزب إلى إعادة النظر فى قوانين الأحزاب السياسية ومباشرة الحقوق السياسية لإزالة العقبات ورفع القيود التى تواجه حركة الأحزاب

- وذلك على حد تعبير الوثيقة - ولم تذكر شيئا عن مسألة حرية تكوين الأحزاب ، ولا عن تحقيق التكافؤ بين الحزب الوطنى وباقى الأحزاب ، ولا عن إصلاح النظام الحزبى ، ولا عن فصل الحزب الوطنى عن أجهزة الدولة ، وتلك هى أهم قضايا تفعيل الحياة الحزبية. وفيما يتعلق بالنقابات والجمعيات الأهلية والجمعيات التعاونية تحدثت الوثيقة عن تدعيم البناء المؤسسى والديمقراطى فيها ، وإعادة النظر فى القوانين المنظمة لعمل هذه المؤسسات ، ودون أن تتحدث عن ضوابط العلاقة بينها وبين الدولة ، أو عن دورها فى الممارسة الديمقراطية. وعموماً فإنه يصعب الحكم على ما ينتوى الحزب عمله فى هذا الشأن ، فإزاء هذه الإجراءات المزمعة تبقى كل البدائل مفتوحة ، فما هو متاح أو ما أعلنته الوثيقة ليس إلا مجرد إعراب عن النية ، وذلك باستخدام مصطلحات اعتدنا أن نجعلها مطاطة فى التطبيق ، واعتاد الحزب الوطنى بالذات على استخدام أفضل الأوصاف والمسميات لأقبح واقع وأسوأ ممارسات.

ومن ناحية ثالثة فإن لغة الخطاب فى الوثيقة تنبئ عن "روح حزبية" ، هى فى الحقيقة تبتعد كثيراً عن وصف أو صفة "ديمقراطية" ، وعن "توجه حزبى" لا ينشغل كثيراً بالديمقراطية، وربما انشغل بغيرها. بعبارة أخرى فإن منطوق الوثيقة لم يختلف كثيراً عن منطق الحزب من حيث سعيه إلى تكريس الأحادية والتسلط باسم الديمقراطية ، وربما باستخدام آلياتها أيضاً. لقد انطوت الوثيقة على نوعين من الخطاب: أحدهما: عكس ديمقراطى أو على الأقل لا يحفل بالديمقراطية ولا يقيم لها وزنا ، والثاني: يستعيد لغة الخطاب الشمولى فى عصر سابق أو يعيد إلى الذهن نهج النظم الشمولية فى مخاطبة شعوبها ، والذى يقوم على الدعاية والشعارات لا على الخطاب السياسى المتزن والموضوعى والمسئول. وللنوع الأول هناك أكثر من مثال ، فالحزب يستخدم تعبير أو مصطلح "التعددية الإيجابية" فى سياق حديثه عن التعددية[١٦]. ولعله واضح ما يوحى به هذا التعبير من ظلال ودلالات ، أقلها أن هناك تعددية سلبية يرفضها الحزب. والحقيقة أننا لم نسمع فى تاريخ العمل السياسى ، ولم نقرأ فى قواميس علم السياسة مثل هذا التعبير. مثال آخر : يستخدم الحزب مصطلح "التعبئة" وذلك فى سياق حديثه عن نشر منظومة القيم الثقافية ، والواقع أن هذا المصطلح "عكس ديمقراطي" حتى لو استخدم فى مجال الثقافة.

وثمة مثال ثالث : ففى استعراضه لهدف تحديث البنية الثقافية يؤكد الحزب على قيم الحوار والتسامح وعلى الحق فى الاختلاف ، وعلى حقيقة أنه ليس هناك تيار ثقافى يملك الحقيقة المطلقة ، وفى نفس الوقت فإن خطاب الحزب يقطر تعصباً وانغلاقاً ، إذ يعتبر نفسه

محتكراً للحقيقة ولا يقبل بمخالفته فى الرؤية ، ويزعم أنه المسئول عن قيادة الحركة المجتمعية لترسيخ منظومة القيم الثقافية التى وضعها أو صنعها ، ويتحدث عن التصدى لمقاومة التيارات الثقافية المخالفة للتغيير (التغيير الذى ينشده ويجريه الحزب بطبيعة الحال) ويعمل على تشجيع النخبة الثقافية التى تشاركه فى الرؤية على الالتفاف حولها وفتح الحوارات بينها بهدف تعزيز الأهداف المشتركة فيما بينها وتفعيل دورها فى الحياة الثقافية ، هكذا بنفس النص ... كذلك يتطلع الحزب إلى استخدام كافة المؤسسات الثقافية وكافة وسائل الإعلام فى نشر منظومته من القيم الثقافية.

وهناك أيضاً أمثلة للنوع الثانى المتمثل فى استدعاء أو استعادة الخطاب الشمولى من قبيل استخدام الدعاية وإعمال الشعارات ، فثمة مصطلحات عديدة وردت فى الوثيقة دون أن تكون لها صلة بمضمون الوثيقة ، ودون أن تساندها أو تسندها حقائق هذا المضمون ومفرداته ، ودون أن تعبر عنها روح الوثيقة أو تعبر هى عن روح هذه الوثيقة ، من أمثلة ذلك : "يسعى الحزب إلى ضمان الحقوق الأساسية للمواطنين باعتبارها من حقوق الإنسان سواء كانت حقوقاً مدنية أو سياسية أو حقوقاً اقتصادية أو اجتماعية" ولم يرد فى الوثيقة بعد ذلك ما يؤيد سعى الحزب إلى ضمان أىٍّ من هذه الحقوق فى مجملها وهى كثيرة ، أيضاً يستخدم الحزب مصطلحات "التنمية المتواصلة" ، "مسيرة الديمقراطية" ، "النهضة الحقيقية" ، "برامج وسياسات الإصلاح" ، "فلسفة التوجه السياسى والاقتصادي" ، "رؤية شاملة للنهضة وخطط الإصلاح" ، "المواطن شريك كامل..." ، "التحديث التشريعي" ، "خطط الإصلاح السياسى والمؤسسى التى يتبناها الحزب" ، "التنمية البشرية" ، "نقص المعلومات" هذه المفاهيم لا يبدو فى الوثيقة ما يؤيدها أو ما يؤكد أنها ضمن اهتمام الحزب أو توجهاته ، وليس هناك ما يدل على إعمالها أو تطبيقها. فضلاً عن أنها تعكس اضطراب علاقة الحزب بعملية التنمية وارتباك رؤيته للإصلاح.

ومن ناحية رابعة : فإن الحزب يفخر -ويتغنى- بإنجازات يعتبرها خطوات واسعة فى طريق الإصلاح السياسى وفى دعم التطور الديمقراطى جميعاً ، هذا رغم أنها ليست كذلك تماماً ؛ ومعنى ذلك أن لدى الحزب رؤية خاصة به للإصلاح تختلف عن متطلبات الديمقراطية ومقتضيات ممارستها ، فهو يفخر بمبادرته بإنشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان ، وبالمجلس القومى للمرأة ، وبإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة ، وبإلغاء محاكم أمن الدولة - على حد تعبير الوثيقة- وكذلك بإلغاء بعض القوانين التى ثبت عدم دستوريتها ، وبإصدار القانون الخاص بأبناء المصرية المتزوجة من أجنبى ، وبتولى المرأة مناصب فى القضاء،

والحقيقة أن لكل إجراء من هذه الإجراءات علّته الخاصة التى ربما لا تعكس حرصاً على تطوير الممارسة الديمقراطية ، كما أنها لا تمثل فى مجموعها منظومة مترابطة للإصلاح السياسى، هى حالات مبعثرة يندر أن نجد بينها علاقة قوية ، ويتعذر أن نلمس فيها نوعاً من التكامل أو التدرجية أو التناسق أو التنسيق ، ومن ثم فإذا كان منها ما قد يضيف إلى عملية التطور الديمقراطى فإنه من قبيل تحصيل الحاصل ، لأنه لم يُقصَد به ذلك ، ولو أن الديمقراطية هى المقصودة - أو الإصلاح- لاختلف الأمر ، مثال ذلك إلغاء عقوبة الأشغال المؤبدة ، وهى ضرورة فرضتها ظروف وإمكانيات السجون ، أى إنها استجابة قسرية لواقع فرض نفسه ، ولو كانت الديمقراطية هى الهدف بهذا الإلغاء لكان الأولى والأوفق أن يتم إلغاء قانون الطوارئ ، نفس الوضع بالنسبة لتعديل بعض قوانين محاكم أمن الدولة ، ذلك أنه لو كان الهدف هو خدمة الديمقراطية لتم إلغاء كافة أشكال القضاء الاستثنائى ... وهكذا.

ومن ناحية خامسة أو أخيرة لم نجد فى وثائق الحزب الوطنى الأخرى ما يؤيد فكرة وجود برنامج أو رؤية شاملة للإصلاح السياسى أو لتعميق الممارسة الديمقراطية. كذلك لم تتضمن هذه الوثائق ما يدل على أن توسيع مفهوم المواطنة أو إعادة إحيائه وتمكين المواطن قد أصبح نهجاً فى سلوك الحزب ، أو أنه قد احتل مكانته اللائقة فى توجهات الحزب[١٧].

فى النهاية يمكن القول إن جديد الحزب الوطنى قليل ومحدود ، وأن مفهوم الفكر الجديد للحزب لم يؤت ثماره بعد ، ولم ينعكس على معالجة الحزب لمفهوم المواطنة ، تلك التى لم تختلف عن نهج الحزب فى مختلف القضايا الهامة التى باتت تئن منها الجماهير فى مصر.

هوامش الدراسة

(١) راجع فى ذلك:

- Kymilica and Norman, " Return of the Citizen: A Survey of Recent Works on Citizinship Theory " Ethics, vol. 104,n 2 (January 1994)

(٢) صلاح سالم زرنوقة (محرر) ، العولمة والوطن العربى ، [القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، ١٩٩٨م].

(٣) وليم سليمان قلادة وآخرون ، المواطنة: تاريخيا - دستوريا - فقهيا ، [القاهرة: المركز القبطى للدراسات الاجتماعية ، ١٩٩٨م] ص ص ٣٩ - ٦٢.

(٤) الأهرام [٢ يوليو ٢٠٠٢م] ، [١٤ أغسطس ٢٠٠٢م] ، [١٥ سبتمبر ٢٠٠٢م].

(٥) - الأهـــرام : [١٦ سبتمبر ٢٠٠٢م] ، [٢٧ سبتمبر ٢٠٠٣م] ، [٢٩ سبتمبر ٢٠٠٣م].

- مـــايو [١٢ أغسطس ٢٠٠٢م]
[١٩ أغسطس ٢٠٠٢م]
[٢٦ أغسطس ٢٠٠٢م]
[١٢ سبتمبر ٢٠٠٢م]
[١٧ سبتمبر ٢٠٠٢م]

- جمال زهران ، " انتخابات الحزب الوطنى الديمقراطى: تجربة جديدة " ، مجلة الديمقراطية ، العدد ٧ [أكتوبر ٢٠٠٢].

(٦) فى مفهوم المواطنة ، راجع:

- على خليفة الكوارى ، "مفهوم المواطنة فى الدولة الديمقراطية" ، المستقبل العربى ، العدد ٢٤٢ [فبراير ٢٠٠١م].
- خالد الحروب ، "مبدأ المواطنة فى الفكر القومى العربى" ، المستقبل العربى ، العدد ٢٤٢ [فبراير ٢٠٠١م].
- السيد ياسين ، المواطنة فى زمن العولمة ، سلسلة المواطنة رقم ٥ ، [القاهرة: المركز القبطى للدراسات الاجتماعية ، ٢٠٠٢م].
- سعيد النجار ، "مفهوم المواطنة فى الدولة الحديثة" ، رسائل النداء الجديد ، العدد ٦٤ [مايو ٢٠٠٣م].

(٧) الحزب الوطنى الديمقراطى ، حقوق المواطنة والديمقراطية ، المؤتمر السنوى الأول للحزب فى سبتمبر ٢٠٠٣ [القاهرة: الحزب الوطنى الديمقراطى ، ٢٠٠٣م] ص ١ - ٨.

(٨) المرجع السابق ، ص ٩ - ١١.

(٩) من أهم هذه القيم: التفكير العقلانى والإبداع والتعددية وحق الاختلاف والحوار والتسامح وإعلاء المصلحة الوطنية ، وتشجيع المواطن على العطاء والتطوع والمشاركة ، وكذلك قيم الصبر والكرم والشجاعة والتضحية والتكافل الاجتماعى والتماسك الأسرى.

- المرجع السابق ، ص ١٢.

(١٠) تشير الوثيقة إلى أن تمكين الجمعيات والمؤسسات الأهلية يتم عن طريق وضع البرامج والسياسات التى تدعم البناء المؤسسى والديمقراطى لها ، وزيادة ميزانية دعمها ، وتدريب قياداتها ، وتعزيز مشاركتها مع الحكومة والقطاع الخاص فى عملية التنمية ، ودعوة القطاع الخاص لإنشاء جمعيات أهلية وفقاً للقانون. وبخصوص النقابات تذكر الوثيقة اقتراح الحزب بضرورة إعادة النظر فى القوانين المنظمة لعمل النقابات بغرض تحديثها ووضع حل لمشاكل الممارسة الديمقراطية فيها. أما فيما يتعلق بالجمعيات التعاونية فيرى الحزب ضرورة وضع إطار تشريعى جديد ينظم ويحرر الحركة التعاونية ويرسى الممارسة الديمقراطية فيها ، ويضع ضوابط للشفافية التى يجب أن تلتزم بها ، كما يرى ضرورة وضع السياسات والبرامج التى تهدف إلى تعزيز مفهوم الشراكة بين الدولة والقطاع التعاونى.

- المرجع السابق ، ص ١٤ - ١٦.

(١١) المرجع السابق ، ص ١ - ١٥.

(١٢) المرجع السابق ، ص ١ - ١٥.

(١٣) المرجع السابق ، ص ٢ - ١٢.

(١٤) المرجع السابق ، ص ٧ وما بعدها.

(١٥) المقصود هنا المشاركة بكل أشكالها ومستوياتها بما فيها مشاركة المواطن فى صنع القرار. وجدير بالذكر أن الوثيقة أشارت فى كلمة واحدة لم تتكرر إلى المشاركة فى الانتخابات وتكررت إشاراتها عن المشاركة فى التنمية ، دون أن توضح لذلك ضوابط أو آليات. المرجع السابق ، ص ١ - ١٥.

(١٦) المرجع السابق ، ص ١٢.

(١٧) راجع وثائق الحزب الصادرة عن المؤتمر العام الثامن (سبتمبر ٢٠٠٢م) ، وكذلك الصادرة عن المؤتمر السنوى الأول للحزب (سبتمبر ٢٠٠٣م).